الفصل الرابع

الأمر الرسمي والإنصاف

لماذا تستطيع الصين أن تبني مدناً بين عشية وضحاها ولا تستطيع الهند أن تفعل ذلك

شانغهاي ومومباي هما على التوالي العاصمتان التجاريتان للصين والهند. وكل مدينة منهما تمتلك ملمحاً مكوناً من امتداد من واجهة مائية هي في شانغهاي شارع البند وفي مومباي شارع مارين درايف بوصفه الملمح الهندسي المعماري الذي يحدد المنظر الطبيعي الحضري. والعمارات القديمة من العصر الاستعماري، وبقايا عصر مضى، تحيط كالدائرة بكل واجهة مائية من الواجهتين. ومع ذلك، فالمدينتان، فيما وراء واجهتيهما المائيتين، لا يمكن أن تكونا أكثر اختلافاً مما هما عليه. وإن المقارنة بين جذورهما وتطورهما تكشف مجموعة الأسبقيات المتضاربة التي تتمسك بها الصين والهند بخصوص حقوق الملكية العامة والخاصة. والأسبقيات المختلفة قادت إلى الخطط السياسية المختلفة التي شكلت البيئات المادية المختلفة التي يعيش فيها الآن بلايين من الناس. وكما هو الحال مع أصول سياسة الدولة ومع الوصول إلى المعلومات، فإن فهم حقوق الملكية في الصين وفي الهند فهم حاسم بالنسبة إلى الغربيين مثلما هو حاسم بالنسبة إلى الصينيين والهنود الذين يرغبون في العمل معاً.

الزائرون لشانغهاي يتأثرون مباشرة بمقاطعة بودونغ المتلألئة، التي برزت في مجرد عقد من الزمان، أو يزيد قليلاً بوصفها الصورة الساطعة لإستراتيجية المدينة لإيواء المقيمين فيها وعددهم ثمانية عشر مليون مقيم*. كانت بودونغ أرضاً زراعية بشكل رئيس حتى العام 1990 حين قررت الحكومة الصينية أن تقيم منطقة اقتصادية خاصة هناك. وتلخص بودونغ اليوم جهد الحكومة الضخم لإعادة تسمية شنغهاي من باريس

* في النص ثمانية عشر بليون مقيم، ولا يخفى على القارئ الكريم أن هذا خطأ مطبعي (المترجم).

الشرق، كما كانت تسمى فيما مضى، إلى مانهاتن الشرق. وتفخر بودونغ اليوم بالمزيد بوجود ناطحات سحاب أكثر من مانهاتن، ويقول بعضهم: إن منطقتها المالية لوجيازو ، المضيفة لعدد من مئات الشركات المتعددة الجنسيات، تزري بمنطقة وورف كناري لندن. لقد صارت بودونغ ظاهرة "واجبة الرؤية". ومعالمها مثل برج جين ماو، وتلفاز اللؤلؤة الشرقية، وبرج البث الإذاعي، وخط قطار شنغهاي بالرفع المغناطيسي، من بين معالم أخرى، هي عجائب حديثة.

كيف حدث هذا؟ أولاً، لم تكن فكرة إنشاء بودونغ مسألة حوار عام، ولكنها جاءت من القمة نفسها في التسلسل الهرمي للحزب الشيوعي الصيني، وبشكل أكثر تحديداً من دينغ هسياو بنغ نفسه. ومثل هذه "الاتفاقية" سيكون من العسير الوصول إليها في مجتمع متنوع مثل الهند الذي يكون فيه القادة الذين يمثلون كثرة من المصالح العرقية، والدينية، والاجتماعية الاقتصادية، على خلاف في الغالب على كل القضايا المتصلة بالخطط السياسية العامة. ثانياً، فحتى لو كانت هناك معارضة للفكرة أيضاً، لكان من الصعب نشرها والترويج لها من دون صحافة حرة أو أعضاء آخرين من المجتمع المدني مستقلين عن الحزب. وما كانت السلطة القضائية تستطيع وهي أيضاً مدينة بالفعل للحزب، أن تقضي في النزاعات قضاء عادلاً. ولكن ربما كان أهم ما في الأمر، هو أنه بعد أن يكون قد تم اتخاذ القرار في بيجين، فإن ما من شيء كان يستطيع فعلياً أن يمنع الحكومة الصينية من تنفيذ جدول أعمالها.

وفي المقابل، كانت مكانة تطور منطقة كوف باراد المحدثة النعمة في مومباي قد تشوهت بوجود قرية ماتشيمار، وهي قرية ذات رائحة كريهة، وإن تكن مجتمعاً ملوناً لصيد الأسماك شاركت في الأرض مع بيوت ناطحات السحاب الموجهة إلى ذوي الدخل العالي طوال ثلاثين عاماً تقريباً. وفي أثناء ذلك الوقت كان أي سياسيين في المدينة أو أي مديرين يجرؤون على اقتراح خطة إعادة تطوير من شأنها أن تزيل قرية ماتشيمار، أو أن تزيل أي واحدة من بلدات الأكواخ في مومباي، سيقعون في فخ من الاضطراب السياسي. وقد استمرت الحلقة المفرغة القاسية التي لا مخرج لها بشأن إزالة الأحياء الفقيرة

المكتظة وإعادة بنائها طوال عقود من الزمن. فإذا قام حزب سياسي بمنح الشرعية لحي فقير مكتظ معيب في أحد الأعوام، فإن الحزب الآخر ينزع عنه الشرعية في دورة الانتخابات اللاحقة. ونتيجة لذلك، يعاني سكان الأحياء الفقيرة المكتظة ومتوسطو السكان المقيمون في مومباي على قدم المساواة. ومن الواضح أن المدينة لا تستطيع أن تحقق أي مكاسب محسوسة تحت نظامها السياسي المصاب بالشلل.

بودونغ مثال ظاهر للعيان عما تستطيع سلطة الأمر الرسمي من الحزب الشيوعي الصيني أن تحقق. ولقد أظهرت الصين، مع وجود مشروعات بنية تحتية عامة مستمرة في أنحاء الأمة، أن البلد يستطيع، على الأقل في المراحل المبكرة، أن يمتلك التنمية الاقتصادية من دون اعتناق حقوق الملكية الفردية. ولكن هل تستطيع حقوق الدولة أن تتفوق بشكل دائم على حقوق الأفراد؟ وإلى أي مدى تستطيع التنمية الوطنية أن تكون مذبحاً تضحى عليه الحريات الفردية؟ وهل أولئك الذين يستنكرون فقدان الحرية الشخصية يقمعون بشكل سهل جداً؟ أم أنها صفقة مفيدة تتمثل في كسب الثراء المادي على حساب الخضوع لسيطرة سلطة سياسية تستطيع أن تجعل الأمور تسير وتنجز؟ وفوضى مومباي توضح كيف يمكن للحقوق الخاصة والمصالح العامة أن تتصادم. هل من الصواب للأمة أن تخطئ بشكل ثابت في جانب الحقوق الفردية، ولو كان ذلك على حساب تكلفات شديدة للجمهور؟

ولكن هذا ليس كل شيء. فما من مخطِّط عاقل يستطيع أن يفسر حالة مومباي بوصفها مجرد نتيجة لحوارات نظرية حول المصالح العامة في مقابل المصالح الخاصة. فعدم الكفاءة المؤسسية الناتجة عن تقييدات حسنة النية مفروضة على الحكومة، مثل الصحافة الحرة والعمليات القضائية، والمجتمع المدني قد أوقعت الزواجر والضوابط على الهند، حتى أوصلتها إلى الشلل. هل الحقوق الخاصة محمية حماية صحيحة؟ في الهند لا يستطيع المرء أن يعرف أكان الغني أم الفقير، والأجنبي أم المحلي، والإداري أم السياسي هو الذي سيكسب معركة عن الحقوق الملكية المتنازع عليها؟

بودونغ: لماذا يستطيع الصينيون أن يبنوا مدناً بين عشية وضحاها

كان بودونغ دائماً نهراً بعيداً عن نانجينغ رود، المركز التجاري لشنغهاي القديمة. ولكن قولاً صينياً قديماً عكس عدم الاحترام الذي كان معظم الناس يكنه لهذه الأرض الزراعية المستنقعية: "يفضل المرء أن يكون له سرير في بوكسي (غرب النهر) على أن يكون له بيت في بودونغ". ولكن هذا لم يبقَ صحيحاً. فهناك اليوم خمسة أنفاق وخمسة جسور تصل بوكسي مع بودونغ، مع وجود خطط لإنشاء العديد من الوصلات الأخرى.

وكانت رحلة تطور المدينة قد بدأت في أواسط الثمانينيات من 1980 باقتراح قدمه المهندس المعماري الصيني الأمريكي لين تونجيان، ولكن الخطة أجلت حتى أطلق دينغ هسياو بنغ جولته الجنوبية المشهورة في العام 1992، وهي جهد لتخفيف المخاوف التي ثارت بعد تيانانمين، ولإعادة التزام الصين بالإصلاحات الاقتصادية. وبالنسبة إلى دينغ وهو لاعب بريدج بارع، كانت شنغهاي هي البطاقة الرئيسة في خطته لتطوير الصين[1]. في شهر نيسان/إبريل من العام 1990 خصصت الحكومة الصينية بودونغ لتكون "رأس التنين" لتقود التنمية لكل المدن الساحلية في منطقة دلتا يانغتزي الواسعة. وكانت إرادة بيجين السياسية متوافقة مع التزاماتها المالية الكريمة منح، وقروض منخفضة الفوائد، وإعادة وضع التكاليف بالنسبة إلى المصانع المتضررة وعمالها[2]. وبشكل غير معتاد، تركت بيجين أيضاً لبودونغ أن تحتفظ بعائدات فوق العائدات المسموح بها عادة. وزيادة على ذلك، وهو إجراء يبين الأهمية التي حظيت بها بودونغ، بالنسبة إلى بيجين، تلقت بودونغ مكانة أرفع في التسلسل الهرمي للحكومة. وحين سئل: هل كانت بودونغ جزءاً من شنغهاي؟ قال نائب مدير أكاديمية بودونغ الحكومية، وانغ غووشنغ: إنهم فشلوا في ذلك، على الرغم من أنهم كانوا يأملون أن يكونوا مستقلين عن حكومة بلدية شنغهاي وأن يتعاملوا مع الحكومة المركزية مباشرة. ومع ذلك حصلت بودونغ على مكانة أعلى من المقاطعات الأخرى في شنغهاي الكبرى، ومازالت تحتفظ بهذه المكانة.

وقد أُمِر جو رونغجي، عمدة شنغهاي، بأن يجتذب الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية القادرة على تكملة تمويل المشروع عن طريق تقديم قروض طويلة الأمد،

ومنخفضة الفائدة. ولإنجاز هذا الأمر منح جو سلطات غير مسبوقة، وصار يعرف باسم "رجل الضربة الواحدة" بسبب إلزامه لنفسه بقطع الشريط الأحمر أو الروتين، في عمليات الموافقة في المدينة. وفي العام 1996 كانت لوجيازو قد اختيرت بوصفها أول مقاطعة في الصين كانت تستطيع فيها البنوك الأجنبية أن تدير الأعمال التجارية والصناعية بالعملة المحلية. وكان يجب على البنوك الأجنبية، طبعاً، أن تلتزم بلوجيازو إذا أرادت أن تحصل على الترخيص[3].

وفي الوقت نفسه، نُصحت شركات التنمية المملوكة للدولة وحُذرت كي تفكر في طرق تجديدية لتمويل أقسامها من مشروع بودونغ. وأنشأت السلطات البلدية سوق أراضٍ عن طريق بيع الحقوق لاستخدام الأرض فقط لشركات التنمية الموافق عليها. وهذا ما خدم ليكون ضمانة للحصول على القروض. وكسبت الحكومة عائدات من التنميات العقارية الناتجة، وذلك عن طريق فرض رسوم صفقات وضرائب عقارية. وعرض عدد كبير من الحوافز التي تجعل بودونغ هي المقصد المختار للأجانب، ومن ضمنها ضرائب دخل مخفضة للمشروعات الصينية الأجنبية المشتركة، والإعفاء من الضريبة للاستثمارات الأجنبية في البنية التحتية في أول خمس سنوات تحقق ربحاً، والتخفيض الضريبي بنسبة 50% لمدة خمس سنوات بعد ذلك[4]. بل إن حكومة بلدية شنغهاي منحت تراخيص إقامة لأي شخص من خارج شنغهاي اشترى شقة سكنية في بودونغ تساوي على الأقل مبلغ 500,000 رين مين بي من العملة المحلية الصينية (وتعادل 60,200 دولار أمريكي).

والنتيجة؟ اليوم، تعادل المخرجات الاقتصادية لبودونغ تقريباً المخرجات الإجمالية لشنغهاي منذ عشر سنوات، ومن مساحة ثلاثين كيلومترًا مربعًا في العام 1990 ازدهرت المقاطعة إلى مئة كيلو متر مربع بحلول العام 2004. وفي أثناء المدة نفسها ارتفع الإنتاج المحلي الكلي لبودونغ من 6 بلايين ر م ب (1,1 بليون بالدولارات) إلى 140 بليون ر م ب (17 بليون دولار). ودخلت بودونغ أكثر من تسعة آلاف شركة أجنبية، ومن جملتها أكثر من 180 شركة من أصل 500 شركة من شركات فورتشن، واستضافت مقاطعة لوجيازو المالية وحدها 150منظمة مالية صينية وأجنبية. وهذا النجاح معدٍ، فعلى سبيل المثال،

تحاول مدينة جيادنغ، وهي شمال غرب شنغهاي، أن تطور ممراً للتخصص بالسيارات. وعلى الرغم من تكلفة تصل إلى 26 بليون ر م ب (3,1 من بلايين الدولارات)، فإن حكومتي شنغهاي وجيادنغ عازمتان على بناء ملعب على أحدث مستويات التطور لإغراء سباق فورميولا ون. هل تأملان في التعادل بين تكلفة الاستثمار والعائد في المشروع؟ يبدو أن ذلك الاهتمام قد ضاع في غمرة الاندفاع إلى الحصول على رمز الرفاهية الغربي.

وماذا عن ثلاث مئة ألف مزارع من بودونغ أجلوا عن أماكنهم؟ بموجب خطة سياسة الشمس المشرقة لإعادة الإسكان تم نقلهم منهجياً وعلى دفعات إلى مساكن معدة مسبقاً، وتلقوا بعض التعويض النقدي المستند إلى مساحة فدادين الأرض التي فقدوها. وعلى الرغم من أن المبالغ التي تلقوها ليست كبيرة بحسب معايير اليوم، فقد كانت تُعدّ مهمة منذ عقد من الزمان. والعديد من المزارعين الشبان تولوا أعمالاً في المصانع الجديدة في بودونغ ونقلوا عائلاتهم إلى خارج المقاطعة. وأما المزارعون الأكبر سناً فتولوا أعمالاً متنوعة. وكثيرون منهم صاروا مسؤولين محليين، أو مستثمرين، أو عمالاً برواتب في المصانع القريبة. وقد أشار المراقبون إلى أن معظم المزارعين المنقولين كانت أحوالهم أكثر رفاهية، ولو صاروا بوابين في المكاتب التي بنيت على ما كان يُعدّ أرضاً لهم. وأخيراً، حددت الخطة أرباب العائلات المبتئسين الذين كانوا يحتاجون إلى مساعدة الحكومة. وفي حالة بودونغ، التي كانت فيها أساليب إعادة الإسكان نموذجية، من الصعب وجود الكثير من الانشقاق المعارض. ولكن هذا لا يصدق على التحركات الأخرى المتصلة بالتنمية في الصين التي سأناقشها فيما بعد.

قرية ماتشيمار وأناس الشارع مع الهواتف الجوالة: لماذا لا تستطيع مومباي أن تكون شانغهاي؟

صيادو الأسماك كانوا هنا أولاً... حين كانت مومباي جزيرة على شكل قضيب معدني قصير في طرفيه كرتان للتمرين (دمبلز) يستدق، في الوسط، ليتحول إلى شاطئ مشرق ضيق يمكن أن يُرى خلفه أجمل وأوسع مرفأ في آسيا.

أطفال منتصف الليل، سلمان رشدي [5].

في الستينيات من 1960 والسبعينيات من 1970، كانت منطقة كوفي باراد، وتقع على أقصى طرف مومباي الجنوبي، مقصد الأغنياء حديثي النعمة في الهند. وكانت مجمعات الشقق المعتنى بها مسكونة من سكان المدينة البارزين اجتماعياً، في حين قامت المخابز الراقية، التي تبيع الخبز الفرنسي وفطائر الليمون، بين ناطحات السحاب. ولكن قذى قبيحاً في العين ينتهك جمال هذا المنظر الطبيعي المترف. فالناس من صيادي الأسماك من قرية ماتشيمار أظهروا مئات من الأقدام المربعة من القريدس والسمك في أكشاك قائمة في ممرات المشاة إلى جانب الزرائب التي يسمونها بيوتاً، ويستولون على ما كان يمكن أن يشكل شاطئاً رائعاً للمشاهير أهل الأزياء الحديثة.

من المحرج نوعاً ما أن أتذكر الأيام العديدة التي مشيت فيها بالقرب من قرية ماتشيمار في طريقي إلى ألعابي اليومية في كرة المضرب الأرضية. وكنت ألبس ملابس كرة المضرب الأرضية البيضاء، وكنت غير واعٍ، على نحو مفعم بالسعادة، بالتفاوت الهائل بين حياتي المحظوظة وبين فقر الأمهات اللواتي أمرّ بهن على طول الطريق وهن يحملن سلالاً من السمك ويلوين أطفالهن العراة ويرتبكن خجلاً. كم كان مخالفاً للمعقول أن يكون ممكناً أن تتعايش قرية فقيرة مع عقارات المكانة الأولى في بومباي وأن يكون من الممكن أن تكون المسألة مسألة وقت، على الأقل في ذهني، قبل أن يجب على إحداهما (قرية ماتشيمار) أن تزول. ومع ذلك، وبعد ثلاثة عقود من الزمان تقريباً، فكل من كوفي باراد وقرية ماتشيمار لم تتغيرا. ففي حين تبقى كوفي باراد واحدة من أغلى العقارات في البلد، بلد الأغنياء والمشاهير، مازال آلاف من شعب صيادي الأسماك يكسبون معاشهم من إلقاء شباكهم من قرية ماتشيمار إلى مياه بحر العرب.

في العام 2007 عاودت ثانية تأدية مشيتي التي كنت أمشيها في شبابي على مهل إلى جانب قرية صيد الأسماك. وزعم رمناث، وهو رجل مهزول ذاوٍ في الستين من عمره، أنه كان قد عاش في القرية طوال أربعين عاماً، وأنه تقاعد، نوعاً ما. ومازال ابنه يصطاد السمك يومياً، وزوجته تأخذ الصيد إلى السوق، وهو يقدم المساعدة الإضافية بتنظيف

السمك وتجفيفه. وعلى الرغم من أن أسرة رامناث كسبت 10,000 روبية فقط في الشهر (ما يقارب 250 دولاراً)، فإنهم قد نجحوا في جعل دخلهم يكفي حاجاتهم. كيف؟ بوصفهم جزءاً من "قطاع غير رسمي" فهم لم يدفعوا أي ضرائب، وأكلوا ما اصطادوا، ولم يدفعوا أجرة عن منزلهم المؤقت، ولم يوفروا أي شيء لمستقبل بدا أن من الطوباوي على نحو مستحيل أن يخططوا له إذا أخذوا في الحسبان معيشتهم يوماً بيوم.

وسألت رامناث: "لماذا لا تنتقل بعيداً؟ 6".

ورد علي: "لماذا نفعل؟ فنحن نملك أفضل منظر في المدينة!" وفي الحقيقة، فهم يطلون على شاطئ البحر نفسه ومنظر المدينة مثلما يطل أغنياء مواطني مومباي. وأضاف، وهو يعبر بتهكم حازم: "ونحن لدينا عائلة الأمباني جيراناً لنا". وعائلة الأمباني هي عائلة الهند الأولى من أغنياء حديثي النعمة. ومؤسسها دهيروبهاي بنى ثروة في مجال البتروكيماويات، ووريثاه موكيش وأنيل، أطلقا مستقلَّين مؤسساتهما المكونة من شركات عدة لأعمالهما التي تبلغ بلايين عدة من الدولارات. وفي أثناء محادثتي مع رامناث التحقت بنا أم شابة اسمها أوشا، تحمل رضيعاً على ظهرها. وقالت لي: "هذا مكان عظيم، آمل أن أستطيع أن أستقر هنا. أنا أنتقل إلى هنا من قرية ساحلية في ماهاراشترا، الأمور فيها سيئة جداً. وأنا آمل أن أدخل في التجارة"، وبكلمة "تجارة" تشير إلى تجارة صيد السمك.

وسألت: "ألا يحاول الأغنياء أن ينقلوكم؟"

وأجاب رامناث: "ليس في هذه الأيام. في زمن الانتخابات يأتي الناس إلى هنا بانتظام، ويتظاهرون بأنهم يفعلون أشياء. ولكننا لا نستطيع أن نثق بأي واحد. وإذا عرضوا علينا شيئاً ما، فأنا متيقن أنهم لن يتابعوا عرضهم حتى إنجازه بعد أن يكون موسم الانتخابات قد انتهى، وبعدئذ أين سنكون نحن؟".

هؤلاء أحفاد قبيلة كولي (وكلمة كولي تعني في لغة ماراثي، وهي اللغة المحلية، كلًّا من العنكبوت وصياد السمك، وكلاهما يقتنص فريسته بالشباك) كانوا تماماً على الحال

نفسها التي تذكرتهم عليها قبل عقدين من الزمان. لقد وقف الزمان ساكناً في قرية ماتشيمار. وفي الحقيقة لقد شهدت قبيلة الكولي تسليم سلاطين كوجارات مومباي إلى البرتغاليين، وتسليم البرتغاليين لها بعدئذ إلى البريطانيين في شكل مهر كاثرين براغانزا إلى تشارلز الثاني، وتسليم البريطانيين لها أخيراً إلى الهنود المستقلين.

كيف حدث أن الكولي لم ينقلوا في جزء من مخطط تجديد حضري ما، كما كان سيفعل بهم بالتأكيد في الصين؟ من الناحية التاريخية حمى القانون الهندي موطنهم المحيط في مسألة مبدأ. ففي التسعينيات من 1990 حددت المحكمة العليا استصلاح الأرض ونقل شعب صيادي الأسماك حين طبقت المناطق الساحلية التنظيمية. وعبر القاضي جيفان ردّي من المحكمة العليا، في الوقت الذي كان يساند فيه حظر مونسون لصيد السمك بشباك الصيد الكبيرة التي تجرها القوارب، عبّر عن رأي المحكمة في التنمية:

المصلحة العامة لا يمكن أن تتقرر بالنظر فقط إلى كمية السمك التي يتم اصطيادها في السنة... إن الحكومة محقة بشكل كامل في القول: إنها تحت التزام بحماية المصلحة الاقتصادية لشعب صيد السمك التقليدي وإنها تضمن أنهم لن يحرموا من وسائل عيشهم الضئيلة. وسواء سماها المرء عدالة توزيع أو تنمية بوجه إنساني، فالحقيقة النهائية هي أن الهدف من كل تنمية هو الإنسان. لا يمكن أن يكون هناك أي تنمية من أجل التنمية. يجب ألا تنقلب الأسبقيات ولا أن يفقد المنظور الحقيقي في أثناء السعي من أجل المزيد من الإنتاج[7].

القانون يجليها بوضوح: "إن الهدف من كل تنمية هو الإنسان". وعلى خلاف الصين، التي سمحت فيها القوانين بأن تبني بودونغ بين عشية وضحاها، فإن الهند تضع أسبقية على "تنمية بوجه إنساني". وحقيقة، أن روابط إقامة الأغنياء في كوي في باراد قد حثت دورياً حكومة المدينة على إزالة الأكواخ. ومن حين إلى آخر تأتي أعمال الإزالة بعد مثل هذه الالتماسات، ولكن يعاد دائماً بناء البيوت الفقيرة الآيلة إلى السقوط. وبرغم أن الأغنياء يستطيعون أن يجبروا سياسييهم على أن يتصرفوا ضد إراداتهم، وأن يقدموا الرشوة ليسيروا طريقهم للوصول إلى نيرفانا من دون سمك، برغم ذلك فالحقيقة الواقعة هي أن الأغنياء نادراً ما يصوتون. وعلى النقيض من ذلك، فإن المقيمين في قرية ماتشيمار

يصوتون، والسياسيون، وهم في النهاية مخلوقات إنسانية اقتصادية، يستجيبون لتلك الأصوات بحماية حقوق الملكية للفقراء. وزيادة على ما تقدم، فالرمزية التي يوحي بها اقتلاع امرأة صيادة سمك فقيرة من أجل العناية بنخب تستمتع بمنشآت كوفي باراد الأنيقة هي رمزية ستولد حرارة سياسية في الهند الاشتراكية.

قصة قرية ماتشيمار الطويلة ليست قصة معزولة. ففي كل مرة أسوق فيها سيارتي من المطار نحو جنوب مومباي، إلى كوفي باراد، أمر على منطقة دهارافي الواقعة على الجانب الأيمن، وهي على مساحة 175 هكتاراً من الأرض المستنقعية التي تُعدّ وطناً لما يقارب مليون نسمة تقريباً وهي حسب ما يروى أضخم منطقة مكتظة بائسة في آسيا. والرائحة الكريهة النفاذة المنبعثة من مجاري تصريف القاذورات المفتوحة رائحة لا تطاق، ومع ذلك فسكان دهارافي يديرون اقتصاداً نابضاً بالحيوية يولد 500 مليون دولار سنوياً في مجالات السلع والخدمات. وتوظف المدارس، والمستوصفات، والحوانيت، والمخابز آلاف الناس توظيفاً مربحاً في دهارافي المكتظة البائسة. الآلهة والسياسيون في كل مكان، وتتعايش المعابد والمساجد بكل سهولة، وجيوب المنطقة المكتظة البائسة مقسمة بين معاقل قوية للأحزاب السياسية المتنوعة ولوردات المنطقة المكتظة الذين يضعون لها القانون، على غرار أسلوب المافيا. ودهارافي، مثل قرية ماتشيمار، معلم، ورمز، بل هي قوة من الطبيعة كذلك.

حاولت الحكومات المتتابعة أن تعيد تطوير دهارافي بأن تقلب أجزاء من المنطقة المكتظة البائسة إلى ملكيات قانونية. وكانت المشكلة، طبعاً، هي أن سكان المنطقة غير معترف بهم، ولم يمنحوا الوضع القانوني، ولذلك فهم لا يملكون أي حق في الملكيات. وبدلاً من محاربة التغيير في المحاكم، يقوم المحرومون في الغالب ببساطة بالتجمع ويستعيدون الشارع، وهم يحملون أجهزة التلفاز، والدراجات، والدراجات النارية، والهواتف الجوالة الخليوية، ويعيدون بناء هياكلهم المؤقتة.

وكأنما كان المقصود التشديد على الاختلافات العديدة بين الإصلاح الحضري الهندي والصيني، نشرت في العام 2003 الشركة الاستشارية للإدارة ماكينزي وشركاه تقرير

(رؤيــة مومباي) الذي وضع قائمة بما يجــب فعله من أجل جعل مومباي مثل شنغهاي. أو شَنْغَهَة مومبــاي. وكان أحد اقتراحات ماكينزي التجميلية التحديثية هو تعديل تنظيمات الحكومــة للسماح ببناء ناطحــات سحاب أعلى[8]، وهي نقلة كان مــن شأنها بلا شك أنها ستتطلب إزالة العديد من المناطق المكتظة الفقيرة التي يعيش فيها 50% من سكان مومباي من الذين جعلوها بيوتاً لهم. وما إن نشر التقرير حتى صار موصل صواعق من أجل النقد الموجــه من دعــاة حماية البيئة، والبيروقراطيــين السابقين، والأكاديميــين، والناشطين. واقترحــت وسائل الإعــلام أن الملمح الوحيد الــذي يكفر عن تقرير رؤيــة مومباي هو أن التقرير قد أعد مجاناً من شركة معروفة بمعدلات أجورها الباهظة. وقد أظهر رد الفعل الناري أن تغيير البنية التحتية، بالنسبة إلى معظم الهنود، من أجل التنمية الوطنية كان مفهومــاً تجريدياً وغير مرحب بــه. إن الشعب لا يستطيع أن يعتنــق التغيير الضخم حين يكون متضارباً مــع الرفاهية الشخصية، ولم يبرز أي قائد يمتلك الخيال السياسي الذي تدعو الحاجة إليه ليشرح القضية لصالح المصلحة العامة.

هــذه المواقف لا تتغير. ففي العام 2005 شرع فيلاسراو ديشموخ، رئيس الوزراء لولاية ماهاراشــترا (التي عاصمتهــا مومباي)، في مشروع ضخم لتخليص (كل مومباي) من الأحيــاء المكتظــة الفقيرة، ودمــرت الجرافات ألفين وخمســ مئة من الأكــواخ ونقلت ما يقــارب مليون نسمة. ثــم وضِع ديشموخ في مكانه. وتلقى مكالمة هاتفية من سونيا غاندي، الرئيســة الوطنيــة لحزب المؤتمــر والقوة المفترضــة عموماً التي كانت تقــف خلف رئيس الــوزراء مانموهــان سنغ، كما يعتقد كثــيرون، وطلبت منه أن يتراجــع، ففعل. وبيَّن عضو آخــر في حــزب المؤتمر أن: "مومبــاي لا يمكن أبداً أن تكون شنغهــاي"، وصار استخدام لفظة الشَّنْغَهة في الهند يعني الانتحار من الناحية السياسية.

فكيــف، إذاً، يحــدث فعلاً التجديــد الحضري في الهنــد؟ يمكن أن نجد أحــد الأمثلة الناجحة في الجنوب من دلهي، التي استسلمت فيها الأرض الزراعية في العقدين الأخيرين للتنميــة الحضريــة. هنا، حقق رجل أعمال مستثمر من القطــاع الخاص، مع أن ذلك كان بشكل أبطأ بكثير، ما حققته الدولة في شانغهاي. وقام كي. بي. سنغ رئيس مجموعة دي إل إف دلهي، بتحويل الممتلكات المتفرقة من الأرض الزراعية إلى حاضرة حديثة.

ومجموعة دي إل إف هي الشركة القائدة في الهند لتنمية العقارات، وهو أمر قابل للحوار، وكان كي. بي. سنغ قد بنى دي إل إف لتكون مجموعة عقارات وإنشاءات ذات عائدات بلغت ما يقارب 150 بليون روبية (35 بليون دولار)، وفي العام 2005 كان لها سوق رسملة للفوائد أكبر من 30 بليون دولار. وسنغ اليوم واحد من أغنى رجال العالم[9]. والأمر الآخر غير العادي هو قيام كي. بهي. سنغ بتحويل الهكتارات الشاسعة من الأرض غير المطورة إلى واحد من أحدث الأماكن في الهند، وهي مدينة غورغاون. فهذه المدينة الواقعة على حدود جنوب دلهي هي الآن مدينة مشهورة بأبراج مكاتبها الملساء الناعمة، وأسواق التسوق، المتعددة العناصر المصحوبة بأحدث أساليب العرض، ومنازل ذوي الدخل العالي وحكم مشترك من الطرفين، بل مع وجود ملعب غولف من الطبقة العالمية. كيف حقق كي. بي. هذا في المناخ السياسي الشللي في الهند؟

تحدثت إليه في مكتبه في مبنى دي إل إف، الموجود في قلب منطقة الأعمال التجارية من دلهي. وقال لي، بأسلوب مدير المدرسة الذي يوبخ الشبان الذين يخضعون لرعايته: "كثيرون منكم أيها الشباب، لا يعرفون أن دي إل إف كانت موجودة طوال سنوات عديدة. أنتم تظنون أن غورغاون قد طلعت من اللامكان. لقد بدأ راغهوافيندرا سنغ أعمال دي إل إف في العام 1946، قبل التقسيم".

وقلت لكي. بي. إن والديَّ انتقلا قبل عشرين عاماً إلى جنوب دلهي إلى ما كان يسمى آنئذ بقرية غورغاون. وقد هزئ الأصدقاء والأسرة من الانتقال وقالوا: "لا يوجد هناك أي شيء. أنتم تنتقلون إلى مناطق ريفية". وهي الآن مجمع نشيط في العمل، وعنوان مرغوب. لمعت عينا كي. بي. وقال: "معظم جنوب دلهي طورته دي إل إف. والناس لا يعرفون ذلك".

في ذلك الأصيل في مكتبه، علمت تماماً إلى أي مدى امتد إلى الخلف تاريخ كي. بي. مع دي إل إف. في العام 1954، تزوج الابنة الكبرى لمؤسس دي إل إف، راغهوافيندرا سنغ. وشرح لي كيف أن ارتباطه مع عمل الأسرة التجاري توافق مع تغيير الهند لخطط سياساتها في الأرض، مذكراً لي أن الحكومة سنَت في العام 1957 قانون حكومة دلهي،

وجعلت بموجب ذلك القانون تطويرَ الأرض شأناً يخص الدولة، وأشار كي. بي. بيده بأسلوب الإبعاد. وقال: "وبرزت طريقة التفكير الاشتراكي إلى الميدان في مطلع الستينيات من 1960. وأنت ترى أنه في السنوات العشر الأولى بعد الاستقلال كانت خطة سياسة التطوير الحضري جيدة جداً كانت دي إل إف تنمو بنجاح غزير. كان هناك حوافز كبيرة للمطورين من القطاع الخاص. ومعظم جنوب دلهي كان قد طور في ذلك الحين." وهز رأسه. وتابع القول: "ولكن منذ العام 1961، كان هناك تحول اشتراكي واستئصال كلي للقطاعات الخاصة في التطوير الحضري. وكانت هذه بداية اكتظاظ الأعمال بالمطورين غير الموثوقين، أو ما يعرف بعمل الطيران ليلاً الذين يعملون تحت رعاية الدولة. طبعاً تعبير رعاية الدولة تعبير محدد تحديداً فضفاضاً. ستون % من دلهي غير مرخصة". وطوال الستينيات من 1960 حققت دي إل إف مكاسب قليلة. وحين التحق كي. بي بالشركة في العام 1971، كانت الشركة ناضجة لإحداث التغيير.

في الستينيات، تراجعت دي إل إف. فنحن لم نرغب في القيام بالأعمال تحت هذه الظروف لا غير. ولكن بعدئذ، في العام 1971، التحقت بدي إل إف، وأنا أرغب في عمل شيء جديد، كنت متشوقاً للعمل. فبدأت أحاول أن أؤثر في الحكومة وأبني تحالفات. واستغرق ذلك مني ثلاثين عاماً. وفي أثناء فترة راجيف "رئيس الوزراء راجيف غاندي" بدأت الأحوال تزدهر. رأى راجيف الإمكانية الموجودة للأعمال التجارية حين خرجت الدولة من قضية أن تكون في الأعمال التجارية. وتحت حكم راجيف بدأت الأمور تتغير على جبهة الخطط السياسية، وكنت أنا قد بدأت من قبل بالحصول على الأرض. وهكذا كان التوقيت جيداً.

وأنت تعرف هذه الآلاف الثلاثة والنصف من الهكتارات التي تقوم عليها دي إل إف؟ فإن الحكومة لم تسلمني الأرض وحسب وتقول: "اذهب فابنِ". لقد بدأت أحصل على الأرض في أواخر السبعينيات من 1970، وفاوضت نهاراً وليلاً سبع مئة عائلة كانت تملك كل عائلة منها أربعة هكتارات أو خمسة هكتارات من الأرض. تذكر أننا نتحدث مع مجتمع متباين. فإذا كان الإخوة الذين يمتلكون الأرض متخاصمين أحدهم

مع الآخرين فقد كان علينا أن نتفاوض معهم، وإذا كانت ابنة تمتلك حصة، وتعيش في قرية على بعد مئة ميل من دلهي، كان علينا أن نأتي بها لتكون معنا على ظهر السفينة. ولكسب ثقتهم، لبست مثل فلاح، وذهبت إلى بيوتهم مساء بعد مساء، حين يعود الفلاحون إلى بيوتهم بعد عملهم اليومي. وكان علي أن أتأكد من أننا نحصل على السجلات صحيحة مع الاتفاق.

وتنفس كي. بي. سنغ الصعداء، وكأنه مازال يسترد عافيته من الجهد الذي بذله في تلك المفاوضات. وفكرت في الفلاحين في شمال الهند، وهم الناس أنفسهم الذين يستعملون الجرارات الزراعية من نوع ماهيندرا وماهيندرا. وعلى خلاف الفرد في جماعات الضغط الأمريكية الذي يشتري مركبة جديدة تماماً، يملك الفلاح الهندي من الناحية النموذجية جراراً بحالة ماسة إلى الإصلاح، وسبق أن تداولته يد ثانية أو ثالثة، وهو يلوث، ويصدر الضوضاء. وبعين ذهني رأيت الفلاح جاثماً على جراره، وجلده جاف وقد لوحته الشمس من قضاء كل اليوم في رمضائها، وهو يلبس عمامة وثياباً فضفاضة؛ لتتلاءم مع جسمه. وشرح لي كي. بي بالقول: "أنت ترى، يبقى تجميع قطع الأرض هو أكبر مشكلة في تطويرها. وعلى خلاف ما هو موجود في بلاد أخرى، فأنا لا أستطيع أن أجرف فوق سكان البيوت. فلو ذهب واحد منهم إلى المحكمة، لكنت في مقاضاة طوال مدة ما بقي من عمري".

وسألته: "هل سبق لك في أي وقت أن كنت في محكمة؟ وكيف أقنعت الفلاحين؟".

وفكرت في النساء العاملات في المزارع، وفي الملابس التي يلبسنها من نوع الساري الموضوع بثنياته فوق رؤوسهن وقاية لهن من الشمس، وهن يقمن بجر الأجر في عربات في موقع الإنشاءات، ويقمن بالعمل في الحقول، ويحملن الأطفال الرضع على ظهورهن، طبعاً، ويحضرن الوجبات، ويعتنين بالبيوت. وفكرت في كرامتهن، وفي الأساور الملونة حول أذرعهن، وحلقات الأنف والأقراط، وعجبت إن كان من الصعب على كي. بي. أن يقنعهن بالتخلي عن أرضهن. واستند كي. بي. إلى الخلف في كرسيه، مبتسماً بكبرياء، ليقول لي: إنه حصل على معظم أرض دي إل إف من دون أي مقاضاة كبيرة، وبالدين

علـى الحساب. "أخذت قرضاً من أحد الفلاحين ثـم استخدمته على الفور لشراء أرض إضافيـة. وصار الفلاحون هم المصرفيين لي وصرت أنا البنك بالنسبة إليهم. وكانت كل المعاملـة تـدور حرفياً حول الثقة. وفي نهاية كل شهر، كان رجـالي يسلمون الفائدة لهؤلاء الفلاحين شخصياً. وذلك النوع من التعامل لا يحدث في هذه الأيام".

وكان هـذا، علـى ما اعتقـدت، أمراً لا يكاد يصـدق في الحقيقة. وهـذا يشبه كثيراً الأعمـال التجاريـة المعاصـرة في الولايات المتحدة التـي وحّدت ما يدعـى بالصناعات المتفرقـة، فقد اشترى كي. بي. حصص الفلاحين ليعمـل أشياء بخصائص ضخمة لم يكـن الفـلاح الوحيد يستطيـع أن يفعلها. وتستمر دي إل إف اليـوم في العمل بالطريقة نفسهـا إلى حد كبـير. الوسطاء يمثلـون أحيانـاً مشترين غير معروفـين. وبائعين غير معروفـين، والوسطاء لا يعرف أحدهـم هوية الآخر. وبتلك الطريقـة يستطيع كي. بي. أن يشـتري الأرض بأقل ممـا تساوي قيمتهـا. والقيمة السوقية الكاملـة للأرض عالية بسبـب التشويهـات الحكومية التي تضيق العرض الفعال من الأرض: أي، قانون الأرض الحضريـة (السقـف والتنظيم)[10]، وضبط الأجـرة، وضريبة طوابـع عالية جداً تمنع انتقـالات الملكية بشكل كفء، وقطـع أرض للمؤسسات الحكوميـة التي تمسك بعقارات ممتـازة، لايمكـن أن تستخـدم لأي شـيء.

تُصَـور قصـة شركـة دي إل إف في كل أنحـاء الهنـد بوصفها إنجازاً هائـلاً لأعمال المقاولات الاستثمارية. ولكن بعض الناس يسائل المطورين الكبار في الهند، ويزعمون أنهم يربحـون بإفـراط من اللاشفافية الموجودة في سوق الأرض، وأنهم متواطئون على إدامة مثـل هـذه اللاشفافية. وكما يقول براتاب بهانيو ميهتا، وهو عالم بارز في الهند في العلوم السياسية: "ما من أحد يعرف تماماً كيف يحصل البناة الكبار على الأرض من الحكومة. لا توجـد سجلات عامة تفصيلية. كيف يستطيع بعض البناة الذين يفترض أنهم مفلسون أن يستمـروا في العيش في مثل هذا الغنـى؟ هناك شك واسع الانتشـار عن وجود رابطة مكونـة من المافيـا، ووسائل الإعلام، والبنـاة، والسياسيين. وما هو جيـد مع ذلك هو أن الهيئة القضائية تثقب ثقوباً عبر هذه الرابطة من حين إلى آخر".

ومن المهم، على كل حال، المحافظة على الكفاءة والمساءلة متميزتين في التصور. فالحكومة الصينية كفأة، وإن لم تكن موضع مساءلة ولا شفافة. إن شركة مملوكة ملكية خاصة، مثلما كانت دي إل إف حتى عهد قريب، ليست موضع مساءلة كذلك، على الأقل بالمعنى الذي ينطبق على شركة عامة، ولكنها تقوم فعلاً بإنجاز العمل. في الهند يجب على الشركات أمثال دي إل إف أن تعوض عن دولة تقاوم التنمية بسبب الخوف من التعدي على حقوق الملكية الفردية.

قوة الأنهار

ومع ذلك، فهناك تحدٍّ آخر تواجهه كل من الصين والهند وهو الاستمداد من قوة أنهارهما. نهر يانغتز في الصين ونهر نارمادا في الهند قد تحولا إلى أساطير طوال قرون في أعمال الشعراء والكتاب في بلديهما على التوالي. ونهر يانغتز الذي ينبع أصله في تشينغ هاي – هضبة التيبت، المعروفة أيضاً بسقف العالم، ينساب 6,380 كيلومتراً في اتجاه الشرق عبر الأرض الرئيسة في الصين قبل أن يصب في بحر شرق الصين، وهو بهذا يمر عبر أرض يسكنها أربع مئة مليون نسمة. ونهر نارمادا، الذي يرتفع على هضبة أماركانتاك في ولاية مادهايا براديش، يمر عبر صخور مرمرية في جابالبور والوادي الواقع بين فندهايا وسلسلة ساتبورا، ويستمر عبر ولايات مادهايا براديش، وماهاراشترا، وغوجارات. وأخيراً، بعد ثماني مئة ميل يصب نهر نارمادا في بحر العرب في مقاطعة بهاروتش من غوجارات. ويعتقد الهندوس، وبعضهم يعدّ نهر نارمادا أكثر قدسية من نهر الغانج كذلك، أن النهر ينبع من جسم اللورد شيفا ويعتقدون أنه بمجرد رؤية جماله سوف تطهر الروح.

تمتلك خطط هندسة سدود كبيرة بما فيه الكفاية لاستغلال القوة الطبيعية لهذه الأنهار الضخمة، تمتلك تواريخ طويلة من الجدال. وتعود الفكرة، في الصين، إلى سن يات سين، الذي قدر أن نهر يانغتز يستطيع أن يعطي الطاقة لكل السكك الحديدية، وخطوط الكهرباء، والمصانع. ودرست الهند أول مرة إقامة سدود على نهر نارمادا في العام 1901، حين أسس الحكم البريطاني هيئة الري الأولى في الهند، ولكن المشروع لم يكتسب زخماً إلا بعد الاستقلال.

وعلى الرغم من الدراسات والهيئات التي لا تحصى، كان إنشاء السدود في البلدين قد علق طوال عقود. وبحلول أواخر الثمانينيات من 1980 كان على الجهود الصينية الرامية إلى إخضاع نهر يانغتز أن تتنازع مع اقتصاد سياسي كوني جديد. ووقع سد نارمادا المقترح تحت المزيد من الهجوم من خبراء الهندسة والبيئة إضافة إلى الجمهور. وصارت السدود الكبيرة غير متوافقة مع الزي الفكري الدارج، إن لم تصبح محرمة حرمة كاملة، بين الممتهنين للتنمية، ورعاة حماية البيئة وجادل النشيطون في هذا الميدان في أن التكاليف الإنسانية والبيئية، والترحيل، والتدهور الحاصل يرجح إلى حد بعيد على أي منافع.

واستجابت كل أمة للجدل الدائر حول سدها بطريقة متوافقة مع القيم الأساسية لعمليتها في اتخاذ القرار: الصين بالأمر الرسمي للسلطة والهند بالمعارضة الديمقراطية.

وكان أصبر ناقد وأصرح ناقد لإقامة السدود على نهر يانغتز هو وانغلي هيووانغ، الأستاذ الراحل لعلم المياه في جامعة تسينغهيوا. فبحلول الخمسينيات من 1950 كان هيووانغ قد أجرى سنوات من البحث على نهر يانغتز وقرر المخاطر المتصلة بتصميم بناء لا يأخذ في الحسبان مشكلات الترسيب الممكنة. ونظراً إلى تجرؤ هيووانغ على نقد الحزب الشيوعي الصيني، فقد أرسله ماو إلى معسكر عمل في العام 1958، وفي أثناء الثورة الثقافية التي تبعت ذلك جرى الضغط حتى على أطفال الأستاذ لتوجيه النقد له واتهامه. ومع ذلك بقي المشروع مسألة دراسة. وفي أواخر الثمانينيات من 1980 نشر داي شينغ، وهو مهندس صواريخ متدرب عمل مع الاستخبارات العسكرية الصينية قبل أن يصير صحافياً، نشر نقداً سياسياً قاسياً دعاه يانغتز، يانغتز.

ومع ذلك، ففي العام 1989 توصلت دراستان عن قابلية المشروع للتنفيذ وجدواه، وإحدى الدراستين قام بها الصينيون والأخرى قامت بها وكالة التنمية الدولية الكندية والبنك الدولي، إلى الاستنتاج بأن سداً يعلو أكثر من 550 قدماً سيكون من الناحية الفنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية سداً سليماً. ونال المشروع الموافقة الرسمية من المؤتمر الوطني للشعب في العام 1992، وبعد ذلك مباشرة وافقت الجلسة الخامسة بكامل الأعضاء من المجلس الوطني السابع على قرار بالشروع في مشروع الممرات الثلاثة

بتصويت 1767 عضواً مع المشروع و 177 ضده، وامتناع 644 عن التصويت، وهذا يشير إلى معارضة تشريعية بحسب المعايير الصينية، التي تسن فيها معظم القرارات بالإجماع تقريباً. وفي العام 1994 وضع المشروع رسمياً قيد العمل، وفي العام 1995 بدأت إعادة التوطين لما يقارب 5.1 من ملايين الناس.

وفي الحال ترجمت المعارضة الدولية لمشروع البناء إلى عوائق مالية. ففي العام 1996 رفض البنك الدولي وبنك التصدير والاستيراد الأمريكي أن يقدما المساعدة، مستشهدَين بالقضايا البيئية المقلقة. ولكن في شهر كانون الثاني/إبريل من العام 1997 وافقت هيئة الدولة للتخطيط على إصدار بليون يوان (121 مليون دولار) في سندات شركات لتمويل المزيد من الإنشاءات. وفي شهر آذار/مارس من العام 1997 تم رفع مستوى تشونغشينغ إلى بلدية، وهي حركة هدفت إلى تسهيل التوطين والإسراع بالمشروع. وطوال مسار المشروع، طفت على السطح اتهامات بالفساد والخداع. وخشي كثيرون من المراقبين أنه كان يجري استخدام مواد دون مستوى المعايير، وهو ما يعرض في نهاية الأمر حياة الملايين للخطر.

وفي العام 1999، بعد بعض حوادث الإنشاء التي وقعت في موقع العمل، وأبرزت عن عمد ونشرت، قام رئيس الوزراء جو رونغجي، وهو الرجل المسؤول عن إعادة تطوير شنغهاي والداعية إلى مستويات أعلى في الإنشاءات، بإطلاق التحذير. وفي العام 2000، حين كان جو يخاطب الجلسة التاسعة الكاملة للجنة إنشاء مشروع الممرات الثلاثة، وهي التي كانت تحت مجلس الدولة، حث جو البناة على رفع مستوى الحماية البيئية والإنشاءات المحيطية في منطقة السد، وأن يحسنوا توطين الناس المحليين. ورأى المراقبون ملاحظات رئيس الوزراء استجابة لفضائح الفساد المتزايدة التي غمرت المشروع. وشدد على أن البناة حملوا "جبلاً من المسؤولية على رؤوسهم". ونشرت ملاحظات رئيس الوزراء في الصحف على نطاق واسع[11].

ونشرت وسائل الإعلام الرسمية الصينية في العام 2003 أن خزان الممرات الثلاثة كان عميقاً عمقاً كافياً من أجل أن تبدأ عنفات (توربينات) السد لتوليد الطاقة الكهرومائية[12]. ولكن تقريراً نشرته في العام نفسه منظمة دولية غير حكومية أشار إلى مشكلات عدة.

ثبت أن التعويض المخصص للسكان الذين يعاد توطينهم غير كافٍ، والوظائف الموعودة لم توجد بعد ذلك، واستخدمت الشرطة القوة المفرطة لإسكات المحتجين، وكان اختلاس أرصدة الإنشاءات مازال مستمراً [13].

انتهى سد الممرات الثلاثة قبل الموعد المحدد في العام 2006. وصرح المسؤولون أن السد حين تصبح عنفته السادسة والعشرون شغالة في العام 2009، يمتلك قدرة تزيد على ثمانية عشر ألف ميغاواط. ومع ذلك، وعلى خلاف نموذج برنامج إعادة التوطين للمزارعين من بودونغ، لن ينتهي بناء السدود على نهر يانغتز نهاية سعيدة. فسيكون ما يقارب مليون نسمة قد تمت إعادة توطينهم بعيداً عن مواطنهم، وستكون أكثر من ألف ومئتي بلدة وقرية قد غمرت تحت المياه المرتفعة من السد الجديد.

وبالنسبة إلى خطط الهند لبناء سدود على نهر نارمادا، فقد بدأ العمل الأولي في المشروع في العام 1961، ولكن الجدال حول تقاسم الماء والتكاليف بين ثلاث ولايات ذات العلاقة أوقف تقدم الإنشاءات طوال ما يقارب عشرين عاماً. ولم يكتسب المشروع سمعة سيئة ثانية حتى الثمانينيات من 1980، حين صار مجرد نطاق السدود معروفاً للرأي العام. إن ترويض نارمادا وروافده اشتمل على بناء 30 سداً كبيراً، و 135 سداً متوسطاً، و3000 سد صغير. واليوم شق الجدال القائم حول سد وادي نارمادا الأمة إلى قسمين. بعضهم يقتبس أسطر نهرو المشهورة، وهو يصف السدود بأنها "معابد الهند الحديثة"، وبعد أن حفر آخرون بشكل أعمق وجدوا أن نهرو سمى السدود أيضاً بأنها "مرض الضخامة"[14].

ولكن الهند، على خلاف الصين، تستطيع أن تتسامح بالجدال. ففي العام 1985 ظهرت مادها باتكار في المشهد بصفتها طالبة تدرس مصير المجتمعات المهددة بالغمر تحت المياه. ومثّلت مادها باتكار هي ومجموعتها، (حركة من أجل إنقاذ نارمادا)، مثلت بشكل فاعل دور الأم تيريز لسكان السدود. وبعد أن جادلت في أن بناء السدود يخرق الحقوق الأساسية للناس الذين سيُرحّلون، نجحت باتكار في تدويل المسألة. وخدمت في الهيئة الدولية للسدود، وهي هيئة مستقلة يرعاها البنك الدولي لمراجعة أداء السدود الضخمة

ولتقدم توصيات من أجل التخطيط المستقبلي لمشروعات المياه والطاقة. واستطاعت مجموعة باتكار منفردة أن تغير منظور البنك الدولي بشأن مشروعات السدود الضخمة في كل أنحاء العالم.

وفي الوقت الذي كان فيه البنك الدولي يهذر، وكانت فيه باتكار تحرض، زودت وزارة البيئات والغابات المشروعَ بترخيص مشروط في العام 1987. وبعد خمس سنوات أمر البنك الدولي بدراسة للمشروع يديرها فريق محايد قاده برادفورد مورس. واستنتج ما يعرف باسم تقرير مورس أن المشروع قد بالغ في عرض منافعه، وقلل تكاليفه البيئية والإنسانية، واقترح التقرير على البنك أن يلقي على المشروع نظرة جديدة. ورفضت الحكومة الهندية أن تأخذ بما وجده تقرير مورس. وهذا الرفض استفز حركة باتكار لتقدم دعوى مقاضاة لصالح المصلحة العامة في العام 1994 [15]. واستجابة لذلك، أوقفت المحاكم العمل في المشروع في العام 1995.

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر للعام 2000 استدارت المحكمة استدارة كاملة حين مهدت أغلبية القضاة في المحكمة الهندية العليا الطريق لإنشاء سد ساردار ساروفار، وهو واحد من أضخم السدود التي يجب أن تبنى على النهر. وردت باتكار وقالت: "إن المحكمة العليا، بهذا الشكل، قد خانت المجتمعات القبلية ومجتمعات الفلاحين في البلد عموماً، وخانت على وجه الخصوص أولئك الموجودين في وادي نارمادا. وإن الهيئة القضائية في هذا البلد واقعة بوضوح تحت ضغوط سياسية مختلفة، وربما كانت لا تستطيع أن تتصرف في القانون بأمانة، ولا تستطيع أن تقرر القضية بناء على النظرة الموضوعية المجردة فقط"[16]. ونصت أحكام المحكمة العليا في العام 2005 على أن زيادة ارتفاع السد فوق 360 قدماً كانت غير قانونية إلى أن يكون قد تم إعادة توطين العائلات التي تأثرت بشكل مؤقت وبشكل دائم من إنشاء السد.

ومع ذلك، فبحلول شهر مارس/آذار 2006، كانت السلطات قد سمحت بإضافة 33 قدماً إلى ارتفاع سد ساردار ساروفار. واحتجاجاً على ذلك، استمرت باتكار في إضراب عن الطعام إلى أجل غير محدد خارج بيت قائد الحزب الحاكم. مثل أعمال

الصيـام هذه في الهند تقترن بصيام مهاتما غانـدي في الاحتجاج على النواحي المتعددة مـن الحكم البريطـاني، ولها هالة أخلاقية خاصـة بها بالنسبـة إلى الهنود. والمحتجون الآخرون الصائمون مع باتكار أخبروا الصحف بأنهم كانوا هناك؛ لأن أراضيهم معرضة للغمـر بسبب الارتفـاع الإضافي للسد، ولأنهم لم يتلقوا أي عرض لأي تعويض عنها. وفي نهاية المطاف قبض على باتكار.

مـدة الشهرين تُعدّ زمناً طويلاً في المشهد السياسي الهندي. وفي شهر حزيران/يونيه 2006 كانـت باتكار قـد برئت نوعاً مـا، وكان رأيها مبرراً حين أصـدرت حكومة مادهايا براديش أمراً بوقف إنشاء مشروع ماهيشوار، وهو سد آخر من السدود التي كانت مدرجة ليتـم بناؤها على نهر نارمادا. وأعلنت وزارة الولايـة أن العمل في السد لن يستمر إلى أن يكون قد تم وضع خطة شاملة لإعادة التأهيل.

وكان يفترض لذلك السد أن يكون قد اكتمل في العام 1995.

قصة اثنين آخرين من آل سنغ: كم يمكن أن تكون فردية حقوق الملكية الفردية في الهند؟

انطباعـي الأول عـن سورات سنـغ، وهو محامٍ في المحكمـة العليا الهنديـة، هو المدى الـذي ظهر لي فيه سـورات مختلفاً عن براهمـة بوسطن وعن العلمـاء القانونيين الذين صـرت معتاداً جداً عليهم. ليس هناك معطف صوفي ناعم، ولا ربطة عنق فراشية الشكل (بابيـون)، ولا نظـارات، ولا حقيبة جلدية بنية مائلة للصفـرة في اليد. وحين اتصلت به على الهاتف، وصف لي نفسه بأنه "رجل قصير، معتد بنفسه بضحكة عالية". ونظراً إلى أنـه شـارك في قضايا عديدة بارزة في الهند، وهو يحمـل درجة الماجستير في القانون من جامعـة دلهي ومن جامعة هارفارد، ويحمل الدكتوراه في القانون من هارفارد، طلبت منه أن يرشـدني عـبر غابة قانون الملكية الشخصية الهندية. وبنـاء على اقتراحه، تقابلنا في بهو فندق بارك رويال في دلهي الجنوبية.

كانت أوضح عدة يحملها الدكتور سنغ، ويمكن رؤيتها هي منشفة يد صغيرة مطوية مثل منديل يد. وشدد على أهمية ما كان لديه ليقوله بأن يميل عبر طاولة القهوة من حين لآخر، ويمسح بمنديله التعرق عن أنفه وجبهته. والفسحة الوحيدة التي أخذها كانت حين نظر بانحراف إلى مرافقه، وهو وسيط عقارات من دلهي، يبحث عن توثيق لما قاله قبل قليل. أما أنا فكنت أدون ملاحظات فقط في أثناء هذا الأداء الذي يدل على أستاذية، وأطرح سؤالاً من حين إلى آخر.

بدأت قصة الدكتور سنغ، لا عند بداية الكيفية التي وصلت فيها حقوق الملكية إلى الوجود في الهند تماماً، بل بدأت على الأصح عند الكيفية التي تطورت بها حقوق الملكية مباشرة بعد الاستقلال حين حدّد عدد من المواد القانونية الحالة الأساسية لحقوق الملكية في الهند. لقد ضمن القانون لكل هندي أن يكون قادراً على أن يحوز ملكية[17]. كانت هناك محاذير طبعاً. فبموجب المادة 31، على سبيل المثال، ما من أحد يمكن أن يجرد من ملكيته إلا بقانون، ولكن يطلب من القانون أن يحدد تعويضاً أو أن يحدد مبادئ يجب أن يدفع التعويض بناء عليها. عند هذه النقطة، نبهني الدكتور سنغ أنه على الرغم من المكان "المقدس" لحقوق الملكية في الدستور الهندي، فإن أهم مؤسستين في الديمقراطية الهندية، وهما الهيئة القضائية والهيئة التشريعية، وجدتا نفسيهما فوراً في نزاع على مكانة تلك الحقوق.

ونبهني الدكتور سنغ بالقول: "يجب عليك أن تفهم الإيديولوجية الاشتراكية والخلفية التي قام عليها إصلاح الأراضي"[18]. وشرح أن قانون حقوق الملكية في الهند المستقلة ظهر في سياق الرغبة الجامحة في إصلاح منصف للأرض في أعقاب نظام إقطاعية الأرض، الذي سادت بموجبه قلة من حائزي الملكية، الإقطاعيين، على الجماهير. "كان هناك توتر لا يمكن تجنبه بين حق المواطنين بالملكية وبين خطط الحكومية السياسية لتشكيل مجتمع يقوم على المساواة". وفي ذلك الوقت، أراد حزب نهرو على وجه الخصوص، وهو حزب المؤتمر، أن تكون الحكومة قادرة على أن تملك (ويفضل من دون دفع تعويض) الأصول الخاصة (اقرأ مثل الأرض وبعض الأعمال التجارية) وتسيطر عليها من أجل

الصالح العام. وبعد الاستقلال مباشرة، سُنّ العديد من إصلاحات الأرض. وألغي نظام إقطاعيات الأرض، وثُبِّتت سقوف تحدد الممتلكات من الأرض، وضمن المستأجرون القائمون بالزراعة حقوقاً دائمة، ونظم القانون في بعض الولايات حصة مالك الأرض. ولكن، ما إن سنت هذه القوانين حتى صارت الاختلافات بين الهيئة القضائية والهيئة التشريعية في مسألة حقوق الملكية اختلافات ظاهرة للعيان. وخلف هذا التوتر كانت هناك قضايا عديدة بارزة كانت فيها الهيئة التشريعية مستمرة في طلب السلطات كي تستولي على الملكية الخاصة، وكانت فيها الهيئة القضائية مستمرة في المنازعة في حق الهيئة التشريعية أن تفعل ذلك.

في البداية بدا أن الهيئة التشريعية قد أقامت الحجة، ونالت التأييد. ففي أول تعديل للدستور الهندي الذي سُنّ في العام 1951، سمحت الهيئة القضائية للحكومة أن تستولي على الأملاك من أجل المصلحة العامة، والأملاك لفظة حددت تحديداً واسعاً لتغطي تقريباً كل الأراضي الزراعية، ولتغطي على وجه الخصوص الملكيات التي حازها الإقطاعيون ومزارعو العائدات الآخرون. وصرح قسم آخر من التعديل (سمي البيان التفسيري التاسع) أنه لا قانون من القوانين المتعلقة بإصلاحات زراعية عديدة يمكن أن يصير ملغى على أساس أن القوانين خرقت حقوق الملكية الأساسية المتضَمنة في الدستور. وحين استمر ملاك الأرض يرفعون عرائضهم إلى المحاكم، على أساس أن الاستيلاء على أراضيهم خرق حقوقهم، ردت المحكمة العليا هذه الحجة، في قضيتين معروفتين جيداً، وأكدت المحكمة حق البرلمان في تعديل الدستور. وتنازع أقلية من القضاة المنشقين بشكل مستمر في ذلك الحق البرلماني. وعلى كل حال، أسهمت شخصية نهرو الشامخة وموهبته القيادية، والمثالية التي رافقت السنوات الأولى من الهند المستقلة، في جعل اليد العليا للهيئة التشريعية حتى موته في العام 1964.

وبلغ الشجار الذي يدور بين الهيئة القضائية والهيئة التشريعية حول مسألة حقوق الملكية، في نهاية المطاف الذروة في كون هذه الحقوق أحيلت إلى حقوق مشمولة بقوانين برلمانية أضعف. لم تبق حقوق الملكية حقوقاً أساسية، وبهذا صارت عرضة لأخطار

الرغبات العابرة من الهيئة التشريعية. وشدد الدكتور سنغ على واحدة من أقسى عواقب هذا، وقال: "كانت المشكلة هي أن في تنحية الحق في الملكية عن وصفه "حقًا أساسيًا"، لا يكون لأي مواطن الحق في أن يتقدم إلى المحكمة العليا بمقتضى المادة 32 التي تسمح برد الحق والإنصاف من أي خرق للحقوق الأساسية. ومعها تذهب إمكانية الفصل الاستعجالي في المسائل المطروحة".

وطوال الأعوام حث كل فعل من النشاط القضائي يحبذ حقوق الملكية الفردية، البرلمان على أن يقوم ببساطة بتعديل الدستور. وكانت واحدة من هذه القضايا هي: غولاخناث ضد الاتحاد الهندي. وكان غولاخناث راهباً معروفاً وشخصية دينية، وكان قد حاز أملاكاً عقارية أعلن أنها كانت إلى حد كبير "فائضة" بموجب قانون أمن إقطاعات الأرض في البنجاب للعام 1953 [19]. ورفعت عائلة غولاخناث التماساً إلى المحكمة العليا، تدعي فيه أنه قد تم خرق حقوق العائلة في اكتساب الملكية والتمسك بها.

وسمع قضية غولاخناث أحد عشر قاضياً في المحكمة العليا في العام 1966. وصرح رئيس المحكمة، سبها راو، الذي كان قد اكتسب سمعة عن إيثاره حق الأفراد في الملكية على حق الحكومة في تملكها، بأن البرلمان لا يستطيع أن يتدخل في الحقوق الأساسية للأفراد. واقترح أنه كانت هناك بنية أساسية للدستور غير قابلة للخرق وأن الحقوق الأساسية للملكية كانت جزءاً من ذلك القسم المقدس، وهو ما يجعلها محصنة في مأمن من مناورات الهيئة التشريعية.

"وكانت السيدة إنديرا غاندي تتميز غيظاً"، وانفجر الدكتور سنغ وهو يمثل غضب إنديرا. وقالت: إن المحكمة العليا لا تعرف حقيقة الحالة الواقعية في الهند. الملكية مركزة في أيادي القلة والجماهير تعاني. وعلقَ النشاط القضائي الجسور في السياسات الشعبية آنئذ التي تتبناها المؤسسة السياسية. وعلى الرغم من أن حكم غولاخناث لن يؤثر على أي تعديلات تتعلق بالأرض سبق أن سنت، فقد أطلق هذا الحكم أجراس الإنذار في البرلمان. ولتزداد الأمور سوءاً، تكبد حزب المؤتمر، في غضون أسابيع قليلة فقط من القرار الخاص بدعوى غولاخناث، خسائر ثقيلة في الانتخابات البرلمانية.

وفي هذه الأثناء كان لدى البرلمان أرض معركة جديدة يشد فيها عضلاته. بعد أن كررت الهيئة التشريعية شكوكها الاشتراكية عن تركيز الثروة، سعت وراء عائلات الأمراء الذين مارسوا سلطتهم على السكان طوال نهاية الحكم البريطاني، وما يدعى مخصصات الخاصة الملكية التي قُدّمت لتلك العائلات في مقابل اعتراف العائلات بسيادة اتحاد الهند، وسعت وراء البنوك، التي اعتبرت أدوات تستطيع من خلالها السلطة الاقتصادية أن تكون مركزة على نحو يضر بعامة الناس. وبين عشية وضحاها، ومن دون تعويض، أُخِذت الأملاك وأُمِّمت البنوك. ولكن المحكمة العليا أيدت مرة أخرى حقوق الملكية وقوضت الأمر البرلماني. وزيادة على ذلك، حكمت المحكمة بأصوات 10 إلى 1 من القضاة أن البنوك المؤممة لم تقرر التعويض على نحو ملائم. وجاء رد فعل البرلمان بشراسة مساوية. فتعديلان في العام 1971 خولا البرلمان أن يعدل أي جزء من الدستور ونزعا من النطاق القضائي الحق في المنازعة في التعويض المدفوع لحائزي الملكية.

وقضية أخرى شملت شخصاً التمس من المحكمة العليا أن تحفظ له أملاكه (كيشافاناندا بهاراتي ضد ولاية كيرالا) ولكنه تكلم أيضاً في حدود مدى قدرة البرلمان على تعديل الدستور. وكان الحكم منقسماً. "صوت ستة وفق ما أسميه الخطوط البريطانية. أي إنهم أخذوا وجهة النظر التي ترى أن البرلمانيين المنتخبين هم صوت الشعب، وإن هذا الصوت يستطيع أن يتحرك إلى الاستيلاء على الملكية. وستة صوتوا وفق ما أسميه الخطوط الأمريكية، أي إنهم يعتنقون وجهة النظر التي ترى أن سلطات الحكومة يجب أن تقيد تقييداً ثقيلاً وإن حق الفرد في الملكية كان مهيمناً. وكانت الكلمة الفصل، حين اتخذ القاضي إتش. آر. خانّا موقفاً شجاعاً. فقد قال: إن بعض الحقوق الأساسية في الدستور هي في الحقيقة فوق القوانين. ولكنه قال هناك قضية منفصلة وهي: هل الحق في الملكية، الذي كان يعتقد حتى هذا الزمن أنه قسم من الحقوق الأساسية، هل هو في الحقيقة واحد منها؟ وقرر أن الحق في الملكية لم يكن منها".

وهكذا، استنتج الدكتور سينغ "كانت العملية ناجحة، ولكن المريض مات". وكما هو واضح اليوم ليس الحق في الملكية قسماً من البنية الأساسية المصونة التي لا تنتهك.

ونصح أيضاً قائلا: "ولكن الهند هي أرض التناقضات". ففي العام 1978، ركزت المحكمة العليا على مجال المادة 21، التي تنص على أنه "لن يحرم أي شخص من حياته أو حريته الشخصية إلا وفقاً للإجراءات التي أسسها القانون". وفسرت المحكمة "الحرية" تفسيراً متوسعاً، ومن جملته الحق في أن يعيش بكرامة إنسانية. وأصرت المحكمة على الإجراءات المعقولة، والعادلة، والمنصفة، وحكمت ضد العمل الاعتباطي، مفضلة بدلاً من ذلك مبدأ "المحاكمة المشروعة" الأمريكي.

وهكذا، ما أقصاه البرلمان في العام 1978 بحذفه المادة 31 (وهو حق الملكية) من قائمة الحقوق الأساسية، أرجعه من خلال التفسير القضائي بموجب المادة 21 (حق الحياة والحرية). والنتيجة الصافية هي أن حق الملكية يمكن أن يحمى بوصفه حقاً أساسياً. وحذر الدكتور سنغ بفكاهة قائلاً: "لكن سواء في أمريكا أو في الهند، ليس هناك غداء مجانياً. يجب على المرء أن يكون واسع الحيلة والتدبير؛ لأن حماية حقوق ملكيتك تكلفك ملكية، حتى في الديمقراطية". وهكذا تكون حقوق الملكية في الهند غير واضحة بسبب المؤسسات نفسها التي قصد منها أن تكفل تلك الحقوق. وهذا يضم في جملته لا المحاكم وهيئات التشريع فقط ولكنه يضم أيضاً البيروقراطيات. ودور هؤلاء الأخيرين واضح في قصة سنغ آخر، وهي قصة لا تكاد تصدق وحقيقة معاً.

التقيت مصادفة السيد سنغ الثاني في منطقة فاسانت فيهار، وهي منطقة سكنية راقية في دلهي. والمدير التنفيذي الرئيس السابق لشركة الأوكسجين البريطانية في الهند، السيد سنغ هذا يؤجر النصف العلوي من بيته المكون من طابقين لصحافي أمريكي وزوجته الهندية. لم يكن سنغ قادراً على توفير الكثير في العصر الفقير بالأموال النقدية، والغني بالزينة من حياته العملية، ولذلك يستخدم آل سنغ الدخل من الإيجار من البيت؛ ليقيموا طريقة حياة مريحة. ولذلك فقد جاءت مفاجأة حين تسلم السيد سنغ خطاباً من المحكمة تقول فيه: إن بيته سيكون مصادراً من المحكمة؛ لأنه على ما يظهر لم يسدد قرضاً كان البيت قد أدرج فيه بصفة ضمان إضافي لذلك القرض.

وأكد لي وقال: "إنني لم يسبق أبداً أن وضعت البيت لأي شيء. نحن لا نحتاج إلى أي قروض، شكراً للبيت". وبعد بعض التحقيق، نبش السيد سنغ وفضح فضيحة غير مألوفة. من السجلات التي تحفظها سلطة تنمية دلهي، وهي هيئة حكومية تشرف على

كل مشروعـات التطور الحضري في دلهي، من تلك السجلات حصل جاره على نسخة من كل الأوراق القانونية التي تخص البيت واستخدم البيت ضماناً إضافياً ليأخذ قرضاً عليه أهمـل تسديده. سلطة تنمية دلهي السيئة السمعة طلبت نسخاً من الأوراق في أثناء تغيير شكلـي في وضـع البيت. وقال سنغ وهو يشرح: "كيف حصل الجـار على حق الوصول إلى هـذه الأوراق، ومـن كان متواطئاً في سلطـة تنمية دلهي، لا أعرف تمامـاً، ولكني أظن أن البنك نفسه كذلك كان ضالعاً".

هـذا الاكتشـاف دفع هذا الرجـل البالغ من العمر ثلاثـة وثمانين عامـاً إلى السرعة العاليـة. "أولاً، كمـا ترى، اتصلـت بأخي، وهو محـامٍ معروف جيـداً في المحكمة العليا، وأكـد لي أن المسألة سوف تحل، لأن المدينة تحتفظ فعلاً بالسجلات المناسبة عن البيوت، ويستغـرق الأمر بعض الوقت لكشفها، ولكنهم يمتلكونها ومع مساعدة معارفه، لم نكن في حاجة إلى تزييت أي راحة يد من الراحات. زائداً على ذلك، فأنا أحتفظ بنسخة مصورة عـن كل وثيقـة. حين لم تستجب المحكمة المحلية، هدد أخي المحامـي أن يرفع المسألة إلى المحكمة العليا، وتلك هي الكيفية التي حصلنا بها على النظر في الدعوى. وفي نهاية الأمر ربحنـا القضية. والأمر الذي مازلت لم أستوعبه هو كيـف امتلك السارق الجرأة على أن يزيـف سنـد التمليك وكيـف أخفق البنك في التحقـق من الملكية. وهو مـازال يحيّرني في المتنـزه كأنما لم يحدث شيء".

وأعقـب ذلـك سلسلـة مـن اللعنـات الإنجليزيـة الخفيفة والمرحـة. تـذكاراً لتعليمه البريطاني ولرؤسائه البريطانيين.

من الملكية الخاصة إلى ملكية الحزب

والعودة ثانية في الصين

ولإرشادي في غابات قانون الملكية الصيني، التجأت إلى كاثرين ويلهيلم، وهي محامية في مكتب بيجين لشركة قانون في نيويورك. وقد وافقت بكل الرضا على مساعدتي، قائلة: "كل السؤال المتصل بما تفعله أنت بحقوق الملكية في اقتصاد يتغير تغيراً سريعاً ، هو قضية كبيرة"[20].

وبدأت ويلهيلم تشرح أن ملكية الأرض الخاصة والصفقات وصلت إلى نهايتها تحت حكم ماو. وفي المناطق الريفية استولت الحكومة على كل الأرض ووضعتها تحت المشاعات التعاونية: وتلقى كل فلاح رخصة ريفية (هوكو) ليعيش في قرية معينة. وفي المدن صارت كل الأرض تقريباً ملكية للحكومة. وتمشياً مع جدول أعماله الاجتماعي، خصص الحزب الشيوعي الصيني فيما بعد حقوق استخدام الأرض، معفاة من الرسوم، خصصها لوحدات العمل المملوكة من الدولة (دانوي) التي نظمت حولها الحياة الحضرية الاجتماعية والاقتصادية[21].

وأمر الدستور أن وحدات العمل المملوكة من الدولة (دانوي) لا تنقل تلك الحقوق. وطوال السبعينيات من 1970 كان الإسكان بكامله تقريباً قد تم تحويله إلى الاشتراكية. وكانت أجور المدينة منخفضة انخفاضاً مثيراً للسخرية، وتحملت وحدات العمل المملوكة من الدولة (دانوي) حصة الأسد من تكاليف الإسكان، التي بلغت تقريباً ربع مجمل تكاليف العمالة بالنسبة إلى مشروع نموذجي مملوك للدولة[22]. وهكذا، فإن نظام وحدات العمل المملوكة من الدولة (دانوي) ونظام الرخصة الريفية (هوكو) ، لا السوق، هو الذي خصص الأرض للإسكان.

واستمرت ويلهيلم بالقول: "تغيرت الحالة مع الإصلاحات في العام 1978". حوّل دينغ أرضاً مواتاً موجودة حول شينجين إلى مختبر اقتصادي. واشتمل هذا على إنشاء أول سوق لحقوق استخدام الأرض والإسكان. وسمح دينغ بزيادات الإيجار، وباع الإسكان العام إلى أفراد خاصين، وسمح بالإنشاءات التجارية من قبل مطورين خاصين، ووعد بحماية حقوق الملكية الخاصة[23]. ومع ذلك فإن الدولة لم تترك أرضها تفلت منها. ولإزالة الغموض المحتمل، وضع دستور العام 1982 السجل على النحو الصحيح بالتصريح أن كل الأرض الحضرية تعود ملكيتها للدولة وكل الأرض الريفية تعود ملكيتها للمشاعات التعاونية.

وزيادة على ذلك، أنشئت فئات من حقوق الملكية لتكون طريقاً لإدارة الانتقال. ووفقاً لما قالته ويلهيلم: "كانت حقوق ملكية الدولة مطلقة، وأما المشاعات التعاونية الزراعية

فقد كان يمكن للدولة أن تعاود طلب الاستيلاء على أرض المشاعات للمصلحة العامة"[24]. وكانت محمية أيضاً[25]. فالوقائع الاقتصادية اقتضت هذا بالضرورة. وعلى سبيل المثال، صارت حماية حقوق المستثمرين الأجانب مشكلة حين كانت الأرض هي الشيء الوحيد الذي كان يسهم به الشريك الصيني لمشروع صيني أجنبي مشترك، وهي في نهاية المطاف أرض تعود ملكيتها إلى الدولة، لا للشريك. والقراءة البسيطة، وفق التسلسل الزمني لقوانين إصلاح الأرض، تكشف أن إسهامات الملكية التي قدمها شركاء المشروع المشترك الصيني لم تكن كلها قانونية، لقد سبقت إسهامات الملكية تاريخ تشريع الأرض الذي صدر في الثمانينيات من 1980 وسمح بقابلية النقل القانونية لحقوق الأرض. قبل الثمانينيات من 1980، قدمت معظم المشروعات المملوكة للدولة (التي صارت فيما بعد شركاء في مشروعات مشتركة) قدمت طلباً إلى الحكومة لتستخدم أرضاً لم تكن قابلة للنقل، ولم يكن بالإمكان أن تُستأجر أو تُرهن.

وشددت ويلهيلم على أن هناك اليوم مسألتين. وقالت: "واحدة عن المدى وواحدة عن التنفيذ". وأضافت، وهي تشير إلى التعديلات الدستورية للعام 1982: "مشكلة المدى ذهبت، فإن الكثير يمكن استملاكه بشكل خاص. ولكن مشكلة التنفيذ باقية". وإنما يستطيع المرء من خلال آليات التنفيذ أن يرى أوضح رؤية موقف الحكومة الصينية في مسائل حقوق الفرد في مقابل الحقوق الجماعية.

وأحد الأمثلة هو مشكلة الهدم وإعادة الإسكان التي تُعدّ جزءاً من أي جهد حضري لإعادة التنمية. وشرحت ويلهيلم كيف تمضي إعادة الإسكان في الغالب إلى النهاية في الصين: "شهادات إعادة التوطين والهدم يُقصد بها أن تُكسب من خلال مزادات عامة، ولكن كل واحد يعرف أنها تُعمل بشكل خاص إلى حد بعيد. إذا كان مطور قد امتلك شهادة هدم وإعادة إسكان في المكان الذي تسكن فيه، فإن حكومة المدينة تضع لافتات تخبرك بذلك بشكل دقيق. وسيقوم شخص ما من الحكومة المحلية، بعدئذ، بزيارة لك؛ ليقدر قيمة بيتك. أحياناً لا يسمح هؤلاء الناس السكان للمثمنين أن يدخلوا إلى داخل البيت، وهكذا فإن المثمنين يعملون التقديرات، وهم يقفون خارج البيت". وضحكت على هذا السخف.

"إنه صندوق أسود، وفي ذلك لا أحد في الحقيقة يعرف كيف يتقرر رقم التعويض الذي يحدده المثمنون. بعضهم يقول: إنه تكلفة إعادة استبدال البيت، أي تكلفة الخشب والفولاذ، إلخ. ولكن أي شخص يعرف أن القيمة الحقيقية للمواد يندر أن تكون هي الطريقة للوصول إلى التعويض، والمثمنون لا يأخذون في الحسبان، على سبيل المثال، أن الخشب المستخدم في بيتك يعود في تاريخه إلى عصر أسرة شينغ. ولا يأخذون في الحسبان موقع البيت. وكما تعلم، فالموقع في العقار هو كل شيء. ولذلك فالتعويض يختلف اختلافاً مهماً".

وفي الحقيقة، لقد أشار بعض العلماء إلى أن مدى التعويض واسع، فمن أكثر من 750,000 دولار لبيت مسؤول كبير، إلى ما بين 10,000 دولار و 50,000 دولار لبعض العائلات المتضررة، وأخيراً إلى لا شيء للمقيمين الذين لم يتعاونوا مع عملية التطوير[26]. والأمثلة كثيرة على التعويضات المرتجلة وغير الكافية. ففي واحد من مشروعات إعادة التوطين في بيجين، وكان يتطلب إعادة توطين 3,328 عائلة، كانت نسبة 14% من العائلات فقط هي الذي دفع لها، وراوحت التعويضات بين 12,500 دولار و50,000 دولار بدلاً من مبلغ 67,000 دولار التي كانت متوقعة لكل عائلة. وزيادة على ذلك، فقد أُحيلت نسبة 86% من العائلات إلى شقق في ضواحي نائية يدفعون عن سكنهم فيها أجرة على الرغم من أن الثلث منهم كانوا يملكون بيوتهم الأصلية[27].

ثم شرحت ويلهيلم الضربة الأخيرة في إجراءات التعويض عن الملكية: "بعد أن تكون قد أخبرت بمبلغ "التعويض" فإنك تستطيع أن تأخذه أو أن تتركه. فإذا اخترت أن تأخذه، فيدفع لك من بنوك معينة، وفي أثناء هذه المرحلة، يمكن أن "تختفي" كمية مهمة من المال. وأحياناً يعرضون عليك بيوتاً بديلة، ولكنك قد تجد قبل شهور قليلة من الانتقال إلى بيتك الجديد أن عليك أن تدفع أجرة. والآن إذا رفضت أن تغادر، وإذا صرت واحداً من العائلات التي تشبه رؤوسها المسمار، أي، كما يسميها الصينيون عائلات عنيدة كالمسمار تحتاج إلى الضرب بالمطرقة للدخول، فإنهم يزعجونك".

وسألتها إن كانت تستطيع أن توضح من هم الذين يكونون "هم"؟ ففصلت الكلام وقالت: "هم تعني في الغالب المطورين الذين كانوا في السابق يديرون شركات الإنشاءات

المملوكة من الدولة في مطالع التسعينيات من 1990. وكلمة هم يمكن أن تكون أيضاً شركات العقارات التي يديرها أبناء وبنات القادة السابقين للحزب الشيوعي الصيني من ذوي المراتب العالية، وهنا نسميهم الأمراء الحمر. الخطوط ليست واضحة في الواقع. ومن الناحية الجوهرية، يمارس المطورون الخاصون حقوقاً بارزة في مجال الدولة".

في الأعوام الأخيرة اجتذبت انتباه الدولة عشرات من القصص التي رويت عن بلوى المقيمين الصينيين الحضر ونتج عن ذلك عدد قليل من المراسيم المتسمة بالمودة نحو المقيمين. في شهر آذار/مارس من العام 2005 حسنت حكومة مدينة شنغهاي إدارة إعادة الإسكان بأن منعت شركات إعادة التوطين من قطع إمدادات الماء والكهرباء بقصد إجبار الناس على مغادرة ملكهم. وأقرت ويلهيلم بتغيير القلب والموقف. "إحساسي هو أن الطبيعة القسرية لعمليات إعادة الإسكان هذه اجتذبت انتباه الحكومة وتناقصت. يجب الآن أن يكون ضباط القانون حاضرين حين تجري عملية الإخلاء".

وتساءلت متعجباً: هل جعل ذلك عملية إعادة الإسكان أكثر عدلاً؟ واستغرقت ويلهيلم في التأمل وقالت: "حسناً. لقد أضافوا المزيد في العملية، ولكن مادة القانون تبقى هي نفسها. في الواقع، أنت مازلت لا تستطيع أن تلتمس من المحاكم في قضايا الملكية، والمحاكم ليست مستقلة. وبموجب القانون الصيني، تعمل محكمة الشعب العليا بصفة منظمة على المستوى الوزاري، وهو ما يجعلها مساوية، وليست أعلى من وزارة الإنشاءات التي تمنح هذه التراخيص. ولكن الناس يستمرون في الالتماس من وزارة العدل بمقتضى نظام الالتماس القديم جداً الذي تجاوزه الزمن، وصار غير فاعل".

لماذا يستمر الناس في الالتماس والاحتجاج إذا كان نظام العدل لا يقدم أي إيقاف مؤقت لتنفيذ الحكم؟ وكانت ويلهيلم تمتلك جواباً جاهزاً: "إذا رويت قصة في جريدة أو روى صحافي واحدة من هذه العمليات القسرية لإعادة الإسكان، فإن الناس يستطيعون أحياناً أن يحصلوا على صفقة أفضل ويدرك القائمون على الحكومة أنهم لا يقدرون على أن تكون هذه القضية مخلة بالاستقرار".

وتفسير ويلهيلم تردد صداه في اجتماع لي مع محامٍ أجنبي في بيجين متخرج في جامعة ييل، وقد أكد لي القول: "إن احتجاجات الشارع هي في الواقع مسرح الشارع.

فهي ليست حول هل من العدل أن تدمر بيتي؟ فالمالك يعرف أنه لا يستطيع أن يعيق المطوِّر بعد أن تكون العملية قد بدأت بالحركة. وأفضل ما يستطيع أن يفعله هو أن يصير مزعجاً، وينتزع بعض المال أو التنازلات من المطوّر. ولذلك فهو يؤدي مسرحية الشارع، وهو أفضل حالًا نتيجة لعمله ذلك. ولكن عمل شيء متطرف مثل الوقوف أمام الجرافة يستطيع أن يكسبه فقط الحق بأن يكون موضع العناية بعيداً من شرطة الدولة، ذلك كل شيء".

التواء مصير السيهيوان

لم يمض وقت طويل بعد محادثتي مع ويلهيلم، حتى وجدت نفسي أمشي في متاهة بيجين من ممرات المشاة الضيقة، في الأزقة المعروفة بالصينية باسم هوتونجز، التي مازالت توجد فيها البيوت الصندوقية الشكل ذات الأفنية المعروفة باسم سيهيوان. وكانت حديقة فناء البيت قد خدمت بوصفها غرفة المعيشة في الهواء الطلق التي يلتقي فيها أفراد العائلة ليتحادثوا. في الأزمنة الإقطاعية كانت المساكن ذات الفناء قد بنيت وفقاً لقواعد صارمة ولتسلسلات هرمية من فنغ شواي، أي بالمعنى الحرفي من الريح الماء: فعلى سبيل المثال، كانت بوابة المبنى عند الركن الجنوبي الشرقي، التي كانت ركن الريح، وكان المبنى الرئيس على الجانب الشمالي، الذي كان يعتقد أنه ينتمي إلى الماء، وهو العنصر الذي يطفئ النار. وجدار أو ستارة فوق المدخل أبقى الأرواح الشريرة في الخارج. وسيد البيت وسيدته عاشا في المبنى الرئيس الشمالي المشمس وأطفالهما في الحجرات الجانبية. والصف الجنوبي في الجانب المقابل، تلك الحجرات التي هي أقرب ما تكون إلى بوابة المدخل، كانت تستخدم عموماً غرفة دراسة أو غرفة استقبال، ومسكن الخدم. وفي الحقيقة، ينظر بعضهم إلى سيهيوان بيجين بقواعدها وأشكالها الصارمة، المغلقة على الخارج والمفتوحة على الداخل، بوصفها تعبيراً عن الشخصية الصينية. وحين النظر إليها بالحنين الحلو المر إلى الماضي، يجسد المصير الملتوي للسيهيوان تجسيداً بارزاً قوانين الملكية المتغيرة في الصين. قبل العام 1949 أشار حجم السيهيوان وعظمتها إلى المكانة الاجتماعية والمالية لمالكها. وحين جعل ماوتسي تونج الملكية الخاصة خارجة عن القانون،

صارت كل مباني السيهيوان ملكاً للدولة. وعلى نحو لا يدعو إلى الدهشة عاش ماو في بيت مرغوب له فناء، مثلما يسكن الكثيرون اليوم من قادة الحزب الشيوعي الصيني. وفي أثناء الثورة الثقافية كانت معظم بيوت بيجين ذات الأفنية، السيهيوان، مملوكة من مكتب الإقامة المحلي، الذي كان يستطيع أن يخصص عدداً يصل إلى اثنتي عشرة عائلة لتسكن في بيت واحد، وبعد ذلك تسبب الازدحام والفقر في تدهور حالة البيوت.

وأحدث التواء حدث في العام 2004، حين سمحت حكومة بيجين للأجانب بشراء البيوت ذات الأفنية، السيهيوان. وصارت هذه البيوت بسرعة هي قطعة العقار الدارجة حسب آخر زي. فإن البليونير المهم لدى وسائل الإعلام روبرت مردوخ رمى 1,2 مليون دولار ثمناً لملكيته. ويمكن أن تشمل المفاوضات عدداً يبلغ ثلاثين عائلة تدعي الملكية للمساكن المزدحمة السابقة وأنها تستحق التعويض لخروجها. ولكن ما هو معروف على نحو أقل، هو أن الخطة السياسية الرسمية للحكومة هي أن تعيد السيهيوان إلى المالكين الأصليين قبل 1949. ولكن المشكلة هي أن كثيرين من أحفاد المالكين الأصليين لا يمتلكون سندات تملك أو أوراق ليثبتوا دعاواهم.

وحين مشيت نحو المدينة المنوعة، وعظمتها المحفوظة بوصفها مختلفة تاريخياً، فكرت في آخر قسم من محادثتي مع ويلهيلم. كيف ولماذا هربت الحكومة الصينية من عواقب تحطيم حقوق الملكية الخاصة في العقود الثلاثة الماضية؟ وقالت ويلهيلم نبوءة وتحذيراً: "حين يخبر المجتمع نمواً اقتصادياً كثيفاً، يبدو أن المجتمع كله مستفيد، ولا تبدو المشكلات ظاهرة للإدراك مباشرة. ولكن حقوق الملكية هي الأساس الذي تبنى عليه الأسواق الكفأة. وحقوق الملكية غير المتيقنة، حالياً، هي جزء فقط من "رزمة خطر الصين" الأوسع من حقوق الملكية، ولذلك فالمستثمرون قادرون على تبريرها. ولكن عند نقطة ما تكون محاولة الحكومة الصينية أن تنشئ سوقاً من الأعلى إلى الأسفل للملكية محاولة لن تعمل. فعند نقطة ما سوف تسأل الطبقة الوسطى: لماذا لا يستطيع أهلها أن ينقلوا ملكيتهم لأطفالهم؟ ولماذا لا يستطيعون أن ينقلوا ثروتهم التي يجري الطلب منهم لأول مرة في التاريخ أن يجمعوها؟".

معظم العلماء الذين يدرسون الصلة بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي يجادلون في أنه كلما كانت حقوق الملكية محددة تحديداً أوضح، كانت إمكانية النمو الاقتصادي أكبر. ولكن النمو الاقتصادي في الصين حدث من دون حقوق ملكية رسمية من النوع المألوف للغرب ويمتدح من الغرب. حقوق الملكية في الهند أيضاً محدودة تحديداً ناقصاً، ومتداخلاً، وغامضاً. وعلى الرغم من أن هذه النواحي الغامضة لم تمنع الدولة من بناء سد أو بناء مدينة، فالغموض في الحقوق في الهند يقود لا محالة إلى مأزق. فالهنود لا يعرفون أبداً من سيربح معركة حقوق الملكية المتنازع عليها. وهم يعرفون فقط أن المعركة سوف تنتهي ضد إقامة أنظمة محاكم مثقلة بالأعباء المفرطة، وصحافة حرة وصاخبة، ومجتمع مدني ينبض بالنشاط، وطبعاً، هيئة التشريع الهندية وأنظمة الانتخابات التي تمتدح حق الفرد وتستنكر التنمية من دون وجه إنساني.